الانسجام بين مصالحه الخاصة الملموسة، وبين المصالح العامة للاطراف التي تعنيه بشكل مباشر» (ص ٧١).

ما هو المطروح على أطباق التسوية؟ ومن الذي سيمثّل الفلسطينيين في التسوية المنتظرة، أو المقترحة؟

ذهب محادين الى تقسيم خيارات التسوية الى: خيارات التسوية، اسرائيلياً؛ خيارات التسوية، اميركياً؛ خيارات التسوية، أوروبياً؛ ثمّ خيارات التسوية على الصعيد الاردني ـ الفلسطيني.

وفي اطار الخيار الاسرائيلي للتسوية، أخذ محادين المشروعين الرئيسين: مشروع الليكود، ومشروع «العمل». فمشروع الليكود، الذي تبنّاه، رسمياً، في ٢١/٥/١٩٧٩، كأساس للمحادثات مع السادات يرتكز على ما يلي:

«ان الحكم الذاتي للضفة الغربية وقطاع غزة انما يتعلّق بالسكان لا بالارض؛ فالارض الممتدة بين البحر ونهر الاردن، حسب البرنامج الذي تقدّم به الليكود الى انتخابات الكنيست الثامن والتاسع والعاشر، هي جزء من أرض ـ اسرائيل، وأرض ـ اسرائيل للشعب اليهودي فقط، وهذا حق غير قابل للطعن، ومرتبط بحق شعبنا وطموحه الى الامن؛ وعليه، من حق المواطن الاسرائيلي شراء الاراضي داخل مقاطعات الحكم الذاتي.

«توسيع الاحياء اليهودية في مدينة القدس، وفي عدد من مدن الضفة الغربية، واستمرار السيادة الاسرائيلية على الاراضي العامة، وعلى مصادر المياه في أُطر حدود الحكم الذاتي.

«الامن من الاختصاصات الاسرائيلية.

«صلاحيات اللجنة الفلسطينية التي تشرف على الحكم الذاتي: صلاحيات في شؤون الصحة، والثقافة، والدين، والزراعة، والاسكان.

«للفلسطينيين الحق في التجنّس بالجنسية الاردنية».

كذلك، لقد سعت حكومة الليكود (١٩٨١) الى «تنفيذ سياستها التي تقوم على خلق وقائع تربط السكان باسرائيل؛ كما واصل الليكود التأكيد ان أرض ـ اسرائيل غير قابلة للتقسيم؛ وكررت أوساطه، في أعقاب موجة الهجرة الاخيرة، دعوتها الى حل القضية الفلسطينية عبر الاردن، على نحو ما دعت اليه تصريحات شارون» (ص ١٠٧).

وفي ما يتعلق بمشروع حزب «العمل»، فانه «يدعو الى حكم ذاتي لجزء من سكان المناطق [المحتلة] في اطار مشروع الكونفدرالية الاردنية ـ الفلسطينية، وشرطه التفاهم والسلام الشامل مع اسرائيل». ولا يختلف عن مشروع الليكود الاّ في بعض المسائل التي تتعلق بحسابات العدو بعيدة المدى، والتي يعيدها «العمل» الى الخطر الديمغرافي بالدرجة الاولى: «فالخيار الاردني، والحق المتبادل الحر في الاستيطان، والمفاوضات المباشرة، مسائل تشكّل أكثر من قاسم مشترك وجوهري بين المشروعين».

واستنتج محادين من المشروعين الرئيسين في السياسة الاسرائيلية ان برنامج «العمل» لا يختلف عن برنامج الليكود في المسائل الرئيسة. وامّا بشأن الدولة الفلسطينية، وحدود اسرائيل، وسياسة الاستيطان، والمفاوضات المباشرة، ومدينة القدس، فالبرنامجان يتفقان على: رفض الدولة الفلسطينية؛ ورفض التراجع الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ ورفض الانسحاب العسكري من المناطق المحتلة، التي توصف بأنها ضرورية لأمن اسرائيل؛ ورفض التراجع عن سياسة الاستيطان؛ والدعوة الى توحيد مدينة القدس واعتبارها عاصمة لاسرائيل.

ويعيدنا ما سبق الى حقائق ثابتة للسياسة الاسرائيلية. فعندما يقول «العمل» بسياسة الضمّ التدريجي، وصولاً الى كامل المناطق المحتلة العام ١٩٦٧، فالليكود يبدأ باعلان السيادة على الكل، ثمّ التنازل عن بعض هذه السيادة. ولشارون رأيه في هذه المسألة: «في أي تنازل نقدّمه، سيقولون لنا: ما الذي تنازلتم عنه؟ انه شيء لم يكن لكم بالاساس؛ هذا أصل خطأنا السابق. فطيلة ثلاثين عاماً لم تذكر الحكومات الاسرائيلية، أو حتى المعارضة، الضفة الغربية وغزة والقدس كأجزاء من اسرائيل التي احتلت العام ١٩٤٨. لو اننا عملنا، طيلة الاعوام السابقة على ترسيخ هذا الامر، لكان أسهل بكثير على اسرائيل عرض مشروعها كتنازل ذي أبعاد